

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

نُكْتَتَانِ بَاقِيَتَانِ حَوْلَ حِجَّةِ الْأَخْبَارِ بِالْقُرْآنِ

لقد تحدّثنا مسبقاً حول منصّة علم الرّجال تجاه حجّة الأخبار فرسمنا المراحل اللاّزمة لدى دراسة حجّة الخبر، و سنّتكملها الآن عبر النّقاط التّالية:

1. لقد انخفّضت اهتمامات الأصوليين لمبحث «موافقة الخبر مع الكتاب و السنّة القطعيّة» حيث لم يتعمّقوا فيها كما اهتمّوا بمبحث «حجّة الأخبار الآحاد» حيث قد أسهبوا فيه الحوار و المعارك ضمن مئات الصّفحات بينما المنهاج الأصبّ يستدعي أنّ نطبّق النقاش حول «موافقة الخبر مع الكتاب» إذ يُعدّ القرآن الكريم هو المقياس الرّئيسي لمعرفة الخبر السّليم من السّقيم - لا كمرجّح بحث - حيث قد أوصانا المعصومون عليهم السّلام كراراً أنّ نراه يوافقه أم يُضاده [1].

و قد فسّرنا مسبقاً مدى «الموافقة» فإنّ الخبر لو لائم الكتاب - حتّى في غير التعارض - بالدّلالة المطابقة أو التّضمينيّة أو الالتزاميّة أو التّياماً ملاكياً حتّى، لانطبّق معيار الموافقة و لأصبح حجّة و قنن، بينما الشّيخ الأعظم و الشّهيد الصّدور... قد حدّدوا الموافقة على عدم المخالفة فحسب، و لكنّ الأسدّ و الأنسب أنّ تُترجمه بهذه العناصر الأربعة وفقاً للظّهور العرفي.

فبالنّالي إنّ ميزانيّة «موافقة الكتاب» ناشطة فعّالة حتّى لدى غير المتعارضات أيضاً إذ تُحدّد خطوط «حجّة الخبر» بصورة مطلقة - مضاداً للنّهج الأصولي السّائد الذي يراها مرجّحة فحسب - فإنّ الخبر إمّا أن يوافقه أم يضاربه ولهذا يُعدّ اتقن معيار لتمحيص الأخبار و غرّيلتها بحيث ستكشف لنا الواقع من دون أن تتولّد الأنظار و الآراء المتشكّكة حول الرواة و أصل الروايات، إذ قد صرّخ النّبيّ الأكرم أيّام حجّة الوداع «إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله عزّ و جلّ و عترتي أهل بيتي ألا و هما الخليفان من بعدي و لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض [2]» فقد دلّلت بكلّ صراحة على اندماج حقيقتيهما بحيث لن ينفكاً ذاتياً إذ العترة تُعدّ تبياناً للكتاب - بلا حدوث دور بينهما - فلو امتثلنا أمر النّبيّ الخاتم لآتحدت كلمة العلماء طرّاً و لسان الثّراث الشّيعي عن الأخطاء و المباني المتبعثرة و الانحرافات و الأكاذيب و... إذ قد حدّر صلّى الله عليه و آله قائلاً: «قد كثرت عليّ الكذّابة، و ستكثر بعدي، فمن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار، فإذا أتاكم الحديث عني فأعرضوه على كتاب الله و سنّتي، فما وافق كتاب الله و سنّتي فخذوا به، و ما خالف كتاب الله و سنّتي فلا تأخذوا به» [3] بينما لو اتّكلنا منذ البداية على علم الرّجال و باشرنا حجّة السّنّد من أقاويلهم كمعيار - وفقاً لمنهاج المحقّق الخوئي الهادِم للثّراث - لتزحلّقنا في المشاجرات الهائلة بحيث لو استقبلنا روايات سهل بن زياد سيراً مع الرّجاليين لتوجّب اتّخاذ المئات من رواياته بينما لو أنكرناه سيراً مع ناكه لانطرححت كافّة رواياته، و هذا سيُسجّل احتراقاً للتراق و تغراً و سيعاً في عالم الروايات و الفتاوى.

2. ثمّ عقيب دراسة المصحّف الشّريف، ستأتّى مرحلة دراسة «مخالفة العامّة و موافقتهم» شريطة أن يتسلّط الفقيه على مناهجهم و آرائهم إلى حدّ مطلوب، نظير شخصيّة المحقّق البروجرديّ الذي يُعدّ مهيمناً و مُشرفاً كاملاً على مُعتقداتهم و كذا مراجعة كتاب «الخلاف» للشيخ الطّوسي الذي سيحلّ هذه العقدة و يُضيئ تفكيراتهم تماماً.

و ثمة رواية أخيرة - لصالح فكرة المضايقة - قد استعرضها السيّد الحكيم ثمّ تعقّبهُ المحقّق الخوئي، هي كالتّالي: «صحيحة زرارة عن أبي جعفر (عليه السّلام) «أنّه سُئل عن رجل صلّى بغير طهور، أو نسي صلاة لم يصلّها، أو نام عنها فقال: يقضيها إذا ذكرها في أيّ ساعة ذكرها من ليل أو نهار، فإذا دخل وقت الصّلاة و لم يتمّ ما قد فاتهُ فليقض ما لم يتخوّف أن يذهب وقت هذه الصّلاة الّتي قد حضرت و هذه (الحاضرة) أحقّ بوقتها فليصلّها، فإذا قضاها فليصل ما فاتهُ ممّا قد مضى، و لا يتطوّع بركعة حتّى يقضي الفريضة كلّها».[4]

فإنّهم قد فسّروا «إذا» بالمعنى التّوقيتيّ بحيث قد وُقّت الإمام توقّيتاً فورياً للفائتة، و لكن السيّد الحكيم قد استنكفه فاستظهر «إذا الشرطيّة» قائلاً:

«إذا ذكرها» يمتنع أن يكون توقّيتاً بحدوث الذّكر، إذ لا وقت للقضاء (إجمالاً) و لا شرطاً لوجوبه، فإنّ السّبب التّامّ فيه نفس الفوت و المصلحة المبعوضة - كما عرفت - (بحيث قد تعلّق الوجوب مسبقاً) و لا دخل للذّكر فيها، و لذا يجب القضاء مع الغفلة عنه (بأن يوصي للورثة عقب موته) فلا بدّ أن يحمل على كونه (إذا) شرطاً لفعليّته و تنجزه نظير قولك: «يقضي النّائم إذا استيقظ و الغافل إذا التفت» (فحينما انتبّه لتفعلت تأدية الصّلاة) و حمّله على الفوريّة - بالمعنى الذي يقول به أهل المضايقة - خلاف الظّاهر جدّاً، بل العبارة الظّاهرة فيه أن يقال: «يقضي أوّل ما يذكر، فإن ترك فليقض أوّلاً فأوّل» و أين هذا من العبارة المذكورة في الرواية.»[5]

و لكن نُعارض حمّله على الشرطيّة بأنّه يُعدّ بداية المعركة إذ فريق المضايقة قد استظهروا التّوقيتيّة الفوريّة حين التّدكّر، فكيف يُصادر بالمطلوب قائلاً: «إذ لا وقت للقضاء»؟ بينما هو أوّل الصّراع.

ثمّ رافقه المحقّق الخوئي أيضاً فضرب دلائلها على الفوريّة قائلاً: [6]

«و أمّا كلمة «إذا» في قوله (عليه السّلام): «إذا ذكرها» فليست للتّوقيّت لتدلّ على ظرف العمل و أنّه حال الذّكر (فوراً) بل هي شرطيّة تدلّ على اختصاص «فعليّة التّكليف» بالحال المذكور (أي حينما يتدكّر عليه تأدية التّكليف، فيُصبح قيد الوجوب لا الواجب حتّى يُسرّع إلى امتثاله) فيكون التّقييد بالذّكر من باب كونه شرطاً للتّكليف لا من باب كونه ظرفاً للعمل المكلف به، فهو قيد للوجوب لا للواجب.

و قد ذكرنا في غير مورد، اختصاص (تنجز) الأحكام الواقعيّة بحال الذّكر و الالتفات و عدم ثبوتها في حقّ النّاسي، و من هنا كان الرّفْع في حديث الرّفْع بالنسبة إلى «ما لا يعلمون» ظاهريّاً (وفقاً للمشهور أيضاً أي التّكليف الشّأنّي ثابت للجاهل و النّاسي دون فعليّته و تنجزه) و لذلك يحسُن الاحتياط عند الجهل (لثبات التّكليف الشّأنّي بحقه) و أمّا بالنسبة إلى غيره من المذكورات في سياقه كالخطأ و النّسيان و الإكراه و الاضطرار و غير ذلك فهو واقعيّ (فمتعلّقات الرّفْع متلوّنة فقي: ما لا يعلمون يُعدّ ظاهريّاً و في البقيّة يُعدّ واقعيّاً وفقاً للمشهور) فالتّقييد بقوله (عليه السّلام): «إذا ذكرها...» لبيان هذه النّكته و أنّه لا تكليف بالقضاء حتّى واقعاً (فعليّاً) ما دام لم يتدكّر (فلا يلزم الورثة القضاء عنه) و إنّما يبلغ التّكليف المذكور حدّ الفعليّة و يتوجّه نحو المكلف (منتجزاً هو) في حال التّدكّر، من دون دلالة لهذه النّصوص على أنّ ظرف العمل أعني به القضاء هو هذه الحال كي تجب المبادرة إليه أو أنّه موسّع كي لا تجب (و إنّما قد بيّن شرط الوجوب و تنجز الواجب بالتّدكّر)».

- «إِذَا جَاءَكُمْ عَنَّا حَدِيثٌ فَأَعْرِضُوهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ، فَإِذَا وَافَقَهُ فَخُذُوهُ، وَإِنْ خَالَفَهُ فَرُدُّوهُ وَاضْرِبُوا بِهِ عَرَضَ الْحَائِطِ».

- وفي الكافي بسند صحيح عن الصادق عليه السلام: «إِنَّ الْحَدِيثَ الَّذِي لَا يُوَافِقُ الْقُرْآنَ فَهُوَ زُخْرَفٌ».

- وعن علي بن أبي طالب عليه وآله: «سَتَكْثُرُ مِنْ بَعْدِي الْأَحَادِيثُ، فَمَا وَافَقَ كِتَابَ اللَّهِ فَخُذُوهُ، وَمَا خَالَفَهُ فَانْبِذُوهُ» (راجع تهذيب الأحكام ٣٠٢:٦، وأصول الكافي ١:٦٩ ح ٢٠٢).

- وكذا في الاحتجاج الطبرسي: «وَرُوِيَ أَنَّ الْمَأْمُونُ بَعْدَ مَا زَوَّجَ ابْنَتَهُ أُمَّ الْفَضْلِ أَبَا جَعْفَرٍ كَانَ فِي مَجْلِسٍ وَعِنْدَهُ أَبُو جَعْفَرٍ ع وَ يَحْيَى بْنُ أَكْثَمٍ وَ جَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ فَقَالَ لَهُ يَحْيَى بْنُ أَكْثَمٍ مَا تَقُولُ يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ فِي الْخَبَرِ الَّذِي رُوِيَ أَنَّ نَزَلَ جَبْرَائِيلُ ع عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ص وَقَالَ يَا مُحَمَّدُ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ يُفَرِّقُكَ السَّلَامَ وَ يَقُولُ لَكَ سَلُّ أَبَا بَكْرٍ هَلْ هُوَ عَنِّي رَاضٍ فَإِنِّي عَنْهُ رَاضٍ؛ فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ ع لَسْتُ بِمُنْكَرٍ فَضَّلَ أَبِي بَكْرٍ وَ لَكِنْ يَجِبُ عَلَى صَاحِبِ هَذَا الْخَبَرِ أَنْ يَأْخُذَ مِثَالَ الْخَبَرِ الَّذِي قَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ ص فِي حَبَّةِ الْوَدَاعِ قَدْ كَثُرَتْ عَلَيَّ الْكَذَابَةُ وَ سَتَكْثُرُ بَعْدِي (في بعض المصادر: الكَذَابَةُ) فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ فَإِذَا أَتَاكُمُ الْحَدِيثُ عَنِّي فَأَعْرِضُوهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَ سُنَّتِي فَمَا وَافَقَ كِتَابَ اللَّهِ وَ سُنَّتِي فَخُذُوا بِهِ وَ مَا خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ وَ سُنَّتِي فَلَا تَأْخُذُوا بِهِ وَ لَيْسَ يُوَافِقُ هَذَا الْخَبَرَ كِتَابُ اللَّهِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَ نَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ وَ نَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ فَاللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ خَفِيَ عَلَيْهِ رِضَاءُ أَبِي بَكْرٍ مِنْ سَخَطِهِ حَتَّى سَأَلَ عَنْ مَكُنُونِ سِرِّهِ؛ هَذَا مُسْتَحِيلٌ فِي الْعُقُولِ» (الاحتجاج على أهل اللجاج للطبرسي)، ج 2، ص: 447).

- وكذا: «قد كثرت عليّ الكذابة، و ستكثر بعدي، فمن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار، فإذا أتاكم الحديث عني فأعرضوه على كتاب الله و سنتي، فما وافق كتاب الله و سنتي فخذوا به، و ما خالف كتاب الله و سنتي فلا تأخذوا به» (عوامل العلوم و المعارف والأحوال من الآيات و الأخبار و الأقوال (مستدرک سيدة النساء إلى الإمام الجواد، ج 23-الجواد، ص: 183) - وكذا «قول النبي صلى الله عليه و اله ستكثر بعدي القالة على و في رواية يكذب عليّ بعدي و قول أبي عبد الله عليه السلام ان لكل رجل منا رجلا يكذب عليه» (الرواشح السماوية في شرح الأحاديث الإمامية (ميرداماد)، ص: 193 . و المعتبر للمحقق الحلي ج 1 ص 29 . و بحار الأنوار ج 2 ص 225).

[2] أما من طريق العامة اخرجه مسلم ج ٧ ص ١٢٢ و الدارمي ح ٢ ص ٤٣٢ و مستدرک الحاكم ج ٣ ص ١٠٩ و خصائص النسائي ص ٣٠ و مسند أحمد ج ٣ ص ١٤ و ١٧ و ٢٦ و ٥٩ و ج ٤ ص ٣٥٦ و ٣٨١ بألفاظ مختلفة و أما من طريق الخاصة فمروى بطرق متعددة.

[3] مستدرک سيدة النساء إلى الإمام الجواد، ج 23 ص: 183 و ثمة ينابيع أخرى من الفرقة البكرية أيضاً.

[4] الوسائل ٨:٢٥٦/ أبواب قضاء الصلوات ب ٢ ح ٣.

[5] حكيم محسن. مستمسك العروة الوثقى. Vol. 7. ص 90 قم - إيران: دار التفسير.

[6] خويي سيد ابوالقاسم. موسوعة الإمام الخوئي. Vol. 16. ص 165 قم - إيران: مؤسسة إحياء آثار الامام الخوئي.